تحقيق في اختفاء 14 صحراويا في العيون

المغرب يبحث تفعيل توصيات «هيئة الانصاف والمصالحة»

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

ترأس ادريس جطو الوزير الأول المغربي امس الاثنين بالرباط اجتماعا مع أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لبحث السبل الكفيلة بتفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة التي انتهت مهمتها في كانون الثاني/يناير الماضي والتي تتعلق بتعويض الضحايا وجبر الضرر الجماعي واعادة الادماج وتسوية المشاكل الادارية والتغطية الصحية للضحايا والاصلاحات القانونية والدستورية.

وكانت هيئة الانصاف والمصالحة التي ترأسها الناشط الحقوقي ادريس بن زكري قد أنجزت تقريرا نهائيا يتضمن نتائج وخلاصات أبحاثها حول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتوصيات تتعلق بالاصلاحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وضمان عدم تكرار الانتهاكات ومحو آثارها واسترجاع وتعزيز الثقة في المؤسسات واحترام سيادة القانون وحقوق الانسان.

وأوصت الهيئة في تقريرها بانشاء لجنة وزارية مختلطة من طرف الحكومة لمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة تمثل فيها وزارات الداخلية والعدل والثقافة والاعلام والتربية والتكوين المهني.

وقال ادريس جطو ان «الحكومة ستتعامل بايجابية مع توصيات تقرير هيئة الانصاف والمصالحة» مؤكدا أنها «ستعمل على توفير الظروف المناسبة لأجرأتها وتفعيلها».

واوضح ان حكومته ستعمل أيضا على انصاف المواطنين وذوي الحقوق وتعويضهم على الأضرار التي لحقت بهم، وان الحكومة «ستسهر أيضا على دراسة الاصلاحات الجوهرية الواجب اتخاذها لكي نحصن بلدنا من مثل هذه التجاوزات» من خلال تكوين لجان وزارية للانكباب على معالجة جميع الملفات العالقة.

وقال جطو ان انجاز هيئة الانصاف والمصالحة «عمل فريد من نوعه باعتراف الجميع، عمل جريء تطرق وفتح كل الملفات كيفما كانت حساسيتها وعمل يضفي مصداقية كبيرة على كل ما قام به ويقوم به المغرب في مجال حقوق الانسان، اذ استجاب لتطلعات المواطنين لمعرفة الحقيقة» فضلا عن كونه مكن المتضررين وأسرهم من التوجة مباشرة الى الرأي العام لما لحق بهم من أضرار.

واعلن ادريس بن زكري، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أن لجنة المتابعة عملت في ما يتعلق بتعويض الضحايا، على تفعيل دفعات أخرى ستقدم في شهر تموز/يوليو المقبل على أن تتواصل خلال الأشهر الأربعة المقبلة.

وتتعلق هذه المقترحات بخمس ملفات تهم تعويض الضحايا وجبر الضرر الجماعي واعادة الادماج وتسوية المشاكل الادارية والتغطية الصحية للضحايا والاصلاحات القانونية والدستورية.

وكانت الهيئة قد أنجزت تقريرا نهائيا يتضمن نتائج وخلاصات أبحاثها حول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وكذا توصيات تتعلق بالاصلاحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وضمان عدم تكرار الانتهاكات ومحو آثارها واسترجاع وتعزيز الثقة في المؤسسات واحترام سيادة القانون وحقوق الانسان.

وقال ادريس جطو ان «الحكومة ستتعامل بايجابية مع توصيات تقرير هيئة الانصاف والمصالحة» مؤكدا أنها «ستعمل على توفير الظروف المناسبة لأجرأتها وتفعيلها».

واوضح ان حكومته ستعمل أيضا على انصاف المواطنين وذوي الحقوق وتعويضهم على الأضرار التي لحقت بهم، وان الحكومة «ستسهر أيضا على دراسة الاصلاحات الجوهرية الواجب اتخاذها لكي نحصن بلدنا من مثل هذه التجاوزات» من خلال تكوين لجان وزارية للانكباب على معالجة جميع الملفات العالقة.

وصيا عليها في نفس الوقت».

وقد تردد في كواليس المجلس ان هناك حربا غير معلنة تدور رحاها بين مناصري القضية الفلسطينية من المجموعات الجغرافية، العربية والآسيوية والافريقية، من جهة واتباع اسرائيل التي تغيب عن عضوية المجلس، من اجل اسقاط العمل في البند المعنون «الانتهاكات في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين» ومحاولة هذه الجهات نسفه .

السفير الفلسطيني محمد ابو الكوش، ممثل دولة فلسطين لدى الامم المتحدة لم ينف ان هناك محاولات خطيرة تقف وراءها الدول الداعمة لاسرائيل من اجل الغاء العمل بالبند الثامن الذي يتحدث عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في فلسطين، والاراضي العربية المحتلة، والذي كان مدرجا على جدول اللجنة السابقة لحقوق الانسان طوال مدة 62 عاما والذي كان يعد المنبر الوحيد لفضح هذه الانتهاكات، الا انه عاد واكد ان المجموعة العربية وبالاتفاق مع المجموعات الجغرافية الآسيوية والافريقية قد نجحت في كسب الدعم المجموعة الاوروبية، لتكون التقارير المقدمة من هذه المجموعات عن الانتهاكات الفاضحة التي تمارسها اسرائيل في فلسطين هو البند الاول الذي سيتم طرحه على جدول اعمال المجلس يوم الاثنين القادم .

الولايات المتحدة تغيب عن عضوية المجلس والتي لم ترسل حتى من يمثلها في حفل الافتتاح، يقول المراقبون ان سبب هذا الغياب هو خشية الولايات المتحدة من تسليط الضوء على سجلاتها التي اصبحت حافلة بالانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان بعد احتلال العراق وفضائح التعذيب في سجن ابو غريب وغوانتانامو وغيرها من المجازر الجماعية التي ترتكب بشكل يومي في العراق، وان غيابها هو تعبيرعن احتجاجها على المسائل الاجرائية القسرية التي تفرضها آلية المجلس الجديد والتي تقضي بمراقبة سجل الدولة العضو في المجلس،في مجال انتهاكات حقوق الانسان، بحيث يتم طرد هذه الدولة في حال تم اثبات تلك الانتهاكات.

هويات اصحابها.

وكانت السلطات الامنية والسياسية المغربية انذاك قد قررت تفكيك اضراب عام دعت له الكنفدرالية الديمقراطية للشغل المدعومة من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية احتجاجا على زيادات في اسعار المواد الغذائية الرئيسية.

وادت محاولات التفكيك الى تدخل الجيش وقوات الدرك مما اسفر عن مواجهات دموية مع المواطنين في الاحياء الشعبية من المدينة وذهب ضحية هذه المواجهات حسب مصادر الداعين للاضراب اكثر من ستمائة قتيل ومئات الجرحى في حين تقول السلطات ان عدد القتلى كان اقل من ذلك بكثير. وشنت السلطات ابان تلك الاحداث حملة اعتقالات واسعة شملت قيادات في الاتحاد الاشتراكي ومسؤولين في الكنفدرالية كما اغلقت مقرات الكنفدرالية وصحف الحزب.

ووصف الجمعية المغربية لحقوق الانسان (مستقلة) في بيان ارسل لـ«القدس العربي» احداث الدار البيضاء بالمجزرة الرهيبة التي اودت بحياة المئات من المواطنين جلهم من الشباب ومن ضمنهم اطفال صغار كذلك.

وقال بيان الجمعية ان مواطنين لقوا حتفهم اثناء احتجازهم نتيجة اختناقهم بسبب الاكتظاظ في مكان الاحتجاز. ولم يتم حتى الان الكشف عن كافة الضحايا كما لم تحدد حتى الان بالنسبة للجمعية مسؤوليات كل مؤسسة وجهاز او فرد مارس انتهاكات جسيمة اثناء تلك المواجهات. وقالت ان وزير الداخلية المغربي الاسبق ادريس البصري الذي كان الرجل القوي في عهد الملك الحسن الثاني لعب دورا محوريا في تلك الانتهاكات. ووصفت الجمعية تجاهل هيئة انصاف والمصالحة لمسألة المساءلة وعدم الافلات من العقاب بالوقف السلبي من مفهوم المساءلة نفسه الذي اعتبرته الهيئة مرادفا للانتقام والضغينة والفتنة.

ودعت الجمعية الى ضرورة جبر الاضرار المادية والمعنوية الجماعية والفردية وحفظ الذاكرة والاعتذار الرسمي والعلني للدولة كأساس لتشييد دولة الحق والقانون على انقاض العلاقات المخزنية الاستبدادية وبناء مجتمع المواطنة على انقاض مجتمع الرعايا. ومن المقرر ان يعقد المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف اليوم الثلاثاء في الرباط ندوة صحافية لاستعراض التطورات التي عرفها ملف انتفاضة الدار البيضاء وموقفه من ما تضمنه تقرير هيئة الانصاف والمصالحة منها.

وفي اطار انتهاكات حقوق الانسان وتصفية ملفات الاختطاف والاختفاء طلبت النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالعيون اجراء تحقيق حول اختفاء 14 شابا صحراويا من مدينة العيون حاولوا الالتحاق بجزر الكناري عن طريق الهجرة السرية وتقول عائلاتهم انهم محتجزون لدى الاجهزة الامنية. وقال بلاغ للنيابة العامة انها القت القبض على متهمين حاولوا استغلال اختفاء الشبان بالايحاء لعائلاتهم انهم مختطفون وذلك بتزوير اوراق رسمية باسم القوات البحرية المغربية تتحدث عن تسليمهم لجهاز المخابرات.

واوضح البلاغ انه بتاريخ 03 نيسان/ابريل 2006 قدمت الشرطة القضائية الى النيابة العامة «مشتبهين فيهما استغلا ظروف الاختفاء لايهام بعض العائلات بانه تم القاء القبض على ابنائهم من طرف البحرية الملكية مستغلين في ذلك وثيقة حصل عليها احدهما خلال خدمته بالبحرية الملكية عمل على تزويرها عن طريق وضع ورقة بيضاء على وسط الوثيقة ونسخها ثم ملأ المكان الابيض بأسماء المعتقلين، وبما يفيد تسليمهم من طرف البحرية الملكية لادارة المحافظة على التراب الوطني ثم نسخها وسلم نسخة منها لوالدة أحد المختفين مقابل مبلغ مالي».

وبناء على ذلك تمت احالتهما على قاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بالعيون الذي قرر متابعتهما في حالة اعتقال من اجل النصب والاحتيال والمشاركة فيه. وصدر في حقهما حكم ابتدائي قضى بادانتها والحكم على كل واحد منهما بستة أشهر حبسا نافذا ومن المقرر ان تنظر محكمة الاستئناف بالحكم نهاية الشهر الجاري.

والتقى محمد بوزوبع وزير العدل المغربي اثناء زيارة قام بها لمدينة العيون الاسبوع الماضي بعائلات الشبان المختفين وامر بفتح تحقيق قضائي باختفائهم.

وقال بلاغ النيابة العامة انه على اثر اختفاء الـ14 شخصا عند محاولتهم الالتحاق بجزر الكناري عبر المحيط الاطلسي عن طريق الهجرة السرية بتاريخ 25 كانون الاول/ديسمبر 2005، تقدمت عائلات المعنيين بالامر بشكايات الى هذه النيابة العامة بتاريخ 2006/02/22 طالبت فيها بفتح بحث للكشف عن مصير أبنائها، وبتاريخ 2006/2/23 بادرت النيابة العامة الى اجراء عدة ابحاث بواسطة كل من الدرك بالعيون وبوجدور لم تسفر عن معرفة مكان تواجد المختفين .

واضاف انه بتاريخ 2006/03/15 حضرت العائلات الى النيابة العامة حيث افادت أم أحد المختفين انها تلقت مكالمة هاتفية من ابنها وان الرقم المتصل بها كان مجهولا، فتمت مكاتبة شركة اتصالات المغرب لمعرفة الرقم الذي اجري منه الاتصال للكشف عن هوية صاحبه، كما تم توجيه انابتين قضائيتين دولتين لكل من اسبانيا وموريتانيا ، للافادة بما اذا كان الاشخاص المختفون يتواجدون داخل ترابها، وظروف دخولهم ووضعيتهم القانونية وجميع المعلومات التي يمكن ان تفيد في معرفة مصيرهم.

وفي اطار الابحاث التي قامت بها النيابة العامة فقد تم الاستماع من جديد الى عائلة الاشخاص المختفين بتاريخ 2006/5/31 من اجل معرفة ظروف الاختفاء وجمع كل المعلومات والمعطيات المتعلقة بهذه القضية. وعلى اثر ذلك تقدمت هذه النيابة العامة بالمطالبة باجراء تحقيق من اجل تنظيم وتسهيل الهجرة السرية التي اختفى على اثرها الاشخاص موضوع الشكايات».

127 محكوما في المغرب ينتظرون تنفيذ الحكم في حقهم

منظمات حقوقية تدعو في مؤتمر بالدارالبيضاء الى الغاء عقوبة الاعدام

الدار البيضاء ـ «القدس العربي»

من بشرى الحضيكي:

دعا حقوقيون وبرلمانيون مغاربة الى الغاء عقوبة الاعدام «لأنها تشكل انتهاكا خطيرا للحق في الحياة كحق مقدس وتتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان».

وأكد المشاركون في الاجتماع العام السنوي لـ«الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام» الذي اختتم أشغاله الأحد بمدينة الدار البيضاء أن قانون محاربة الارهاب «تراجعي لا يواكب تيار الاصلاحات التي يشهدها المغرب، وبالتالي فالحكم بهذه العقوبة القاسية لن يحد من تنامي الأعمال الارهابية ولن يعالج آثار الجريمة».

وطالب المشاركون بـ«أنسنة» عقوبة الاعدام و«البحث عن عقوبات بديلة من شأنها التخفيف من معاناة السجناء المحكومين بالاعدام في السجون المغربية».

واعتبرت أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الانسان أن مناهضة عقوبة الاعدام «مطلب انساني يصب في الدفاع عن الحق في الحياة»، مذكرة في نفس الوقت بآخر حكم بالاعدام نفذه المغرب والذي يرجع الى سنة 1993 في حق الجنرال الثابت المتهم بممارسة الشطط في استعمال السلطة».

وحسب احصائيات وزارة العدل، فقد صدر بالمغرب 198 حكما بالاعدام منذ الاستقلال الى سنة 1994. وبعد صدور عفو شامل على المحكومين بهذه العقوبة تقلص عددهم ليصل في سنة 2006 الى 127 شخصا أغلبهم من الذكور يتجمعون بالسجن المركزي بالقنيطرة في حين تتوزع النساء المحكومات بعقوبة الاعدام على عدة سجون بمدن أخرى من المغرب.

وقال ميشيل توب رئيس «الامانة التنفيذية للائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام» في تصريح لـ«القدس العربي» أن اختيار المغرب لعقد المؤتمر يرجع بالأساس لأن هذا البلد «يضم مجموعة من المنظمات والجمعيات الحقوقية التي تناضل في سبيل الغاء عقوبة الاعدام». كما اعتبر مشروع القانون الذي قدمه بعض البرلمانيين المغاربة والداعي الى الغاء عقوبة الاعدام مبادرة شجاعة.

وقال توب أن دور «الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الاعدام» الذي يضم عدة منظمات تنتمي للقارات الخمس يتجلى في مساندة التنظيمات الوطنية في بقية دول العالم كاللجنة الوطنية لمناهضة عقوبة الاعدام بالمغرب (التي تتكون بدورها من جمعية هيئات المحامين بالمغرب والجمعية المغربية لحقوق الانسان والمنظمة المغربية لحقوق الانسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف ومنظمة العفو الدولية ومركز حقوق الانسان والمرصد المغربي للسجون)، وأيضا الضغط على الحكومات التي ما زالت تعمل بهذا الحكم لاحترام البنود المنصوص عليها في القانون الدولي.

ويعد القانون الجنائي المغربي لسنة 1962 وقانون العمل العسكري لسنة 1956 مرجعين يحددان الجرائم الموجبة لعقوبة الاعدام قبل ان تضاف اليهما التعديلات التي تضمنها قانون محاربة الارهاب سنة 2003 والذي وسع الجرائم المعاقب عليها بالعقوبة القصوى (الاعدام).

وقال يوسف مداد مستشار قانوني بـ«المرصد المغربي للسجون» لـ«القدس العربي» أن عمل المرصد يتجلى في استقبال ومعالجة الشكاوى التي يتلقاها من السجناء. وأضاف أنه سبق للمرصد أن رفع تقريرا لوزارة العدل بعد زيارة حي المحكومين بالاعدام بالسجن المركزي بالقنيطرة يطالب فيه بعدة توصيات من بينها العفو عن المحكومين بالاعدام وذلك بتحويل عقوبة الاعدام الى عقوبة حبسية محددة

كما عرف المؤتمر مشاركة مجموعة من البرلمانيين المغاربة، وفي هذا الصدد قالت نزهة الصقلي نائبة برلمانية وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية في مداخلة لها حول الموضوع ان على المشاركين تكثيف جهودهم للدفع بالحكومة المغربية في اتجاه الغاء عقوبة الاعدام.

واضافت أن هذا الحكم يتنافى كليا مع مبادئ حقوق الانسان والكرامة الانسانية، ونذكر ان نزهة الصقلي هي أول برلمانية دعت الى الغاء عقوبة الاعدام في المغرب.

وتتحدث تقارير الجمعيات الحقوقية بالمغرب عن اعدامات تتم خارج القانون في ظل محاكمات غير عادلة وتنفذ هذه الاعدامات على الخصوص في القضايا ذات الطابع السياسي.

انقسام بين المجموعات الجغرافية حول البند المتعلق بفلسطين

لحظة تاريخية في جنيف تعلن ولادة المجلس الجديد لحقوق الانسان

جنيف ـ «القدس العربي»

من رولا عبدالله الاحمد:

اجتمع في جنيف اكثر من خمسين وزيرا للخارجية وشخصيات دولية، ليشهدوا ولادة المجلس الجديد لحقوق الانسان، وقد رعى الافتتاح الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان معلنا احلال المجلس الجديد محل لجنة حقوق الانسان التي تم تشييعها بعد 62 عاما من العمل.

كوفي عنان اكد في كلمته امام الوفود والدول الاعضاء، على ان المفاوضات التي ادت الى انشاء هذا المجلس كانت شاقة، ولم تحصل كل الوفود على ما ابتغت، في اشارة غير مباشرة الى رفض الولايات المتحدة الامريكية الترشح لعضوية المجلس.

ثم تابع يقول «كان لا بد لنا من الاتفاق على حل وسط، ولكن لم تتم التضحية بالمبادئ الرئيسية».

وحذر عنان في كلمته الدول الاعضاء في المجلس الجديد من تحويل المجلس الى ساحة تبادل اتهامات بين الدول، وتسجيل نقاط سياسية ضد بعضها البعض.

واضاف قائلا «لقد بذلت الدول الاعضاء جهدا جبارا كي ينبلج عهد جديد للعمل الذي تضطلع به الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان، وانا اناشدكم الا تضيعوا هذه الفرصة».

اما وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي راي، والتي تعتبر بلادها الراعية لمشروع انشاء هذا المجلس اكدت ان هذا العام بالنسبة للمجلس الجديد سيكون انتقاليا بالفعل، واكدت ان نجاحه سيكون معتمدا على الترفع عن منطق المواجهة السياسية المباشرة، وان شكل العقوبات الرادعة للبلدان التي يثبت انتهاكها لحقوق الانسان، يجب ان لا تقف عند حد الادانة كما في السابق بل يجب تصل الى حد القطيعة والاقصاء السياسي والدولي، حتى تتوقف عن تلك الممارسات.

لويز آربور المفوضة السامية لحقوق الانسان، رجت في كلمتها الافتتاحية المنظمات غيرالحكومية بالتوقف عن اطلاق الاحكام السلبية مسبقا على المجلس الجديد، واعطائه فرصة زمنية لاثبات جدارته في تفعيل العمل على وقف انتهاكات حقوق الانسان حول العالم، واكدت قائلة «ان مسالة عدم تفعيل العمل في قضايا حقوق الانسان هو خيانة».

المنظمات غير الحكومية كانت قد اتهمت المجلس الجديد بانه ليس سوى سيناريو آخر يختلف شكليا فقط عن لجنة حقوق الانسان، وانه محفل لاستعراض العضلات ليس اكثر، اما منظمات حقوق الانسان العربية، وتجمعت متظاهرة امام ساحة الامم المتحدة التي اتهمت المجلس الجديد، بمحاولة تهميش دورها وشل قدرتها للوصول الى المنبر الذي كانت تعتبره المتنفس الوحيد لرفع تقاريرها عن وضع انتهاكات حقوق الانسان في البلاد العربية وقد جاءت على لسان ممثل هذه المنظمات، هيثم مناع، رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان قوله «انه لايمكن ان يكون هذا المجلس فاعلا، مادام الدول الاعضاء فيه هي من تمارس هذه الانتهاكات»، وعلق قائلا «لا يمكن لحرامي هذه الحقوق ان يكون

كوفي عنان برفقة رئيسة المفوضية العليا لحقوق الانسان بالامم المتحدة، الكندية لويس آربور تتوسطهما وزير خارجية سويسرا ميشلين كالمري وذلك على هامش اجتماعات جنيف امس

ثلاثة قتلى في اعتداء بقنبلة في منطقة القبائل في الجزائر

■ الجزائر ـ اف ب: افادت صحف جزائرية امس الاثنين ان ثلاثة «وطنيين» من المدنيين المسلحين المشاركين في عمليات ضد المسلحين الاسلاميين قتلوا وجرح ثلاثة اخرون الاحد في انفجار قنبلة يدوية الصنع في منطقة تيزي وزو بمنطقة القبائل (110 كلم شرق الجزائر).

وتم تفجير العبوة عن بعد لدى مرور سيارة كان يستقلها المدنيون قرب دراع الميزان على بعد اربعين كلم جنوب تيزي وزو.

واضافت المصادر نفسها ان السيارة التي كانت تقل «وطنيين» مكلفين مراقبة انبوب غاز يربط حقلا في الصحراء الجزائرية بشمال الجزائر، قذفها الانفجار لدى سلوكها طريقا تبعد تسعة كلم عن دراع الميزان.

وتابعت الصحف ان انبوب الغاز المذكور سبق ان تعرض لاعمال تخريب عدة من جانب المسلحين الاسلاميين منذ بداية اندلاع اعمال العنف في الجزائر على يد المجموعات الاسلامية عام 1992.

ونسبت الصحافة هذا الاعتداء الى الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ترفض ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي طبق في شباط/فبراير الفائت بهدف وضع حد للعنف في الجزائر.

وبحسب احصاء لمصادر رسمية وصحافية فان اعمال العنف اسفرت منذ بداية حزيران/يونيو عن مقتل 15 شخصا على الاقل.

وادى العنف في الجزائر منذ 1992 الى مقتل 150 الى 200 الف شخص وفق حصيلة رسمية.

هزة أرضية بقوة 3,1 درجة تضرب العاصمة الجزائرية

■ الجزائر ـ يو بي أي: أعلن المركز الجزائري للزلازل أن هزة أرضية بقوة 3,1 درجات على مقياس ريختر ضربت العاصمة الجزائرية مساء الأحد. ولم يبلغ عن وقوع اصابات.

وأوضح المركز أن مركز الهزة وقع على بعد 17 كيلومترا شرق العاصمة الجزائرية وذلك في الساعة 16,30 بالتوقيت المحلي (15,30 بتوقيت غرينتش).

وكان المركز الجزائري أعلن سابقا أن الهزات الأرضية التي تعرفها الجزائر من حين لآخر تعتبر ارتدادية لزلزال 21 أيار/مايو 2003 الذي ضرب منطقتي بومرداس وبالتحديد بلدة زموري والعاصمة الجزائرية المتجاورتين، والتي بلغت قوته 6,8 درجات على مقياس ريختر، وأسفر عن مقتل 2300 شخص واصابة 11 ألف آخرين وتدمير قرى بأكملها.

الجزائر: المنشقون عن جاب الله يهددون بمقاضاته في حال مواصلته التحدث باسم الحزب

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

هدد محمد جهيد يونسي العضو القيادي في حركة الإصلاح الجزائرية والمنشق عن رئيسها عبد الله جاب الله أمس برفع دعوى قضائية ضد هذا الاخير في حال استمراره التحدث باسم الحزب.

وبنى يونسي في مؤتمر صحافي بدار الصحافة طاهر جاعوت موقفه هذا على قرار المحكمة الادارية لمجلس قضاء العاصمة الذي قرر تجميد نشاط عبد الله جاب الله بصفته رئيسا للحزب.

وقال اذا واصل «الطرف الاخر» نشاطه باسم الحركة «فاننا نحتفظ لأنفسنا بحق متابعتهم قضائيا».

وكانت المحكمة الادارية لمجلس قضاء الجزائر اصدرت في 12 من شهر حزيران/يونيو الجاري حكما يقضي بمنع جاب الله من الحديث باسم حركة الاصلاح (حزب اسلامي معارض) باعتباره رئيسا لها وتجميد ارصدة الحزب الى غاية التسوية القانونية للوضع الحالي للحزب.

ونفى جهيد يونسي الذي كان من المقربين الى جاب الله تواطؤ السلطات الرسمية في فصل القضية لصالحه. تلميحا الى تصريحات سابقة ادلى بها جاب الله.

واشار الى ان عذر عدم الابلاغ الذي يتحجج به جاب الله هو «مغالطة لان محامي المدعي عليه على علم بمنطوق الحكم».

وكان مدير التنظيم داخل حركة الاصلاح الوطني اكد في تصريح صحافي امس ان الحزب «لم يتلق الى حد الان أي قرار بتجميد نشاطات الحزب او رئيسه جاب الله، وبالتالي فانه سيواصل نشاطه بشكل عاد».

وقال لخضر بن خلاف ان القرار لا يعني سوى رئيس الحزب ومدير المالية بما يعني ان الحزب كهيكل قائم بذاته غير معني بقرار التجميد.

وكانت المحكمة الادارية للجزائر العاصمة اصدرت الاسبوع الاخير قرارا يقضي بتجميد نشاطات الحركة ورئيسها بناء على دعوى تقدم بها خمسة قياديين انشقوا عن الحركة ومنهم جهيد يونسي وتجميد ارصدة الحزب الى غاية اصدار مجلس الدولة لقراره النهائي في هذه القضية.

ويتهم المنشقون في قيادة الحركة الرئيس عبد الله جاب الله بالانفراد بتسيير الحزب دون وجود محاسبة مالية واضحة والتعامل مع مؤسسي الحركة بنوع من الديكتاتورية وطالبوا بذهابه من الحزب.

وتعد هذه ثاني ازمة سياسية يواجهها جاب الله في مسيرته السياسية عندما اضطر بداية 1999 الى الانسحاب من حركة النهضة الاسلامية وتأسيس حركة اسلامية جديدة اسماها حركة الاصلاح الوطني قبل ان تنقطع شعرة معاوية بينه وبين قياديين كانوا من المقربين منه قبل ان يثوروا عليه، ومن بينهم رئيس مجلس شورى للحركة ومسؤول الاعلام في الحركة.

بدء جلسات الاستماع بقضية «مجموعة الخليفة» الجزائرية

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: بدأت امس الاثنين غرفة الاتهام بمحكمة جنايات البليدة (50 كلم جنوب العاصمة) جلسات الاستماع بين هيئة المحكمة ومحامي 124 متهما في قضية «الخليفة» نسبة الى رئيس «مجموعة الخليفة» التي اعلن افلاسها سنة 2003.

وكانت الجلسة مقررة لنهار الاثنين الماضي لكنها تأجلت الى نهار امس بعد ان طالب محامو الدفاع بمهلة اضافية للاطلاع على ملفات موكليهم المتهمين في القضية.

وتم الاستماع امس في جلسة مغلقة لم يحضرها الا حوالي 50 محاميا تأسسوا للدفاع عن المتهمين ومعظمهم موجودين في حالة افراج مؤقت، الا خمسة متهمين من مسيري المجموعة، بينما يوجد المتهم الرئيسي، الثري عبد المؤمن خليفة في حالة فرار في بريطانيا. وينتظر ان تصدر المحكمة في نهاية هذه الجلسات المغلقة قرارها النهائي حول ما اذا كانت ستحيل القضية الى محكمة الجنايات بنفس المحكمة للبت فيها بداية من الشهر القادم.

ويتابع المتهمون في اكبر فضيحة مالية تعرفها الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 بتهمة تأسيس جمعية اشرار والتزوير وتبديد الاموال العمومية والسرقة الموصوفة واستغلال النفوذ.

ويطالب الاف الجزائريين ممن اودعوا اموالهم في «بنك الخليفة» هذه المجموعة الاقتصادية باسترجاع اموالهم وأسسوا لذلك جمعية للمطالبة بودائعهم البنكية. وقبلت السلطات الجزائرية ارجاع اموال صغار المودعين بينما ابقت على ملفات المبالغ الضخمة الى ما بعد تصفية الممتلكات المنقولة والعقارية التي كانت المجموعة تمتلكها.

وتطالب السلطات الجزائرية من نظيرتها البريطانية تسليمها عبد المؤمن خليفة لمحاكمته بعد ان حملته مسؤولية تكبيد الخزينة العمومية خسائر فاقت مليار دولار.

ولا يُعرف اين وصلت المفاوضات. وتحدثت صحف محلية عن تورط مسؤولين سياسيين كبار وبمختلف اجهزة الدولة في القضية التي اسالت كثيرا من الحبر وقالت تقارير محلية ان ما يُعرف منها هو «القطب المرئي من جبل الثلج».

تونس تدعو الى تضافر الجهود الدولية لمكافحة التّصحر في افريقيا

■ تونس ـ يو بي أي: دعا وزير البيئة والتنمية المستدامة التونسي نذير حمادة الى ضرورة تضافر جهود المجموعة الدولية لدعم الشراكة والتعاون مع مرصد الصحراء والساحل الافريقي الذي يعمل من أجل خدمة الدول الافريقية في مجال التصحر.

وقال في كلمة افتتح بها امس الاثنين المؤتمر الدولي حول «مستقبل المناطق الجافة والقاحلة» الذي تنظمه منظمة اليونسكو،ان هناك ضرورة لارساء مقاربة أنجع لتعميق دراسة وفهم ظاهرة التصحر ولتعبئة الامكانيات المالية والعلمية لامتصاص انعكاسات الجفاف والتغير المناخي.

وشدد على ضرورة ايلاء أهمية متزايدة لمسألة مكافحة التصحر باعتبار أن «أكثر من ثلثي سكان العالم المنتشرين على ما يزيد من 40 بالمئة من مساحة الكرة الأرضية وخاصة بالقارة الافريقية يعانون من التصحر الذي يعد من أبرز العوائق التي تحد من جهود التنمية والتقدم الاقتصادي».

أزمة بين المحامين والقضاة الجزائريين

■ الجزائر ـ يو بي آي: أعلنت نقابة المحامين الجزائريين الأحد عن احتمال مقاطعتها لدورة المحاكمات ما لم ينشر مجلس قضاء العاصمة الجزائرية قائمة القضاة للدورة الجديدة.

وعزت النقابة استعدادها مقاطعة الدورة الى احتمال أن تحتوي القائمة على «قضاة مرتشين»، وفق زعمها.

من جانبهم هدد القضاة برفع دعوى ضد نقابة المحامين، مؤكدين بأن احتجاج النقابة يدل على أن بعضا من محاميها يلجأون الى محاولة رشوة القضاة في بعض القضايا المطروحة عليهم.

وقال أحد المحامين لـ«يونايتد برس أنترناشونال» أن هذه الأزمة تحدث سنويا بين نقابة المحامين ومجلس قضاء الجزائر، مشيرا الى أن ظاهرة الرشوة المزعومة لا تمس طرفا دون الآخر.

وكانت الحكومة الجزائرية قررت في اطار مشروع اصلاح العدالة الذي وضعه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إجبار القضاة الجزائريين على التصريح بممتلكاتهم كخطوة لمنع الفساد في هذا الجهاز.

وعزت الحكومة هذا القرار لدرء أي شبهة عن القضاة مستقبلا وإبعاد ما وصفه بوتفليقة بالخروقات التي تعرفها المحاكم الجزائرية مثل ظاهرة الرشوة المزعومة والمحسوبية التي تقف عائقا أمام تحقيق العدالة في بلاده.

كما جاء قرار الحكومة لتحقيق استقلالية الجهاز القضائي واضفاء الشفافية فيه من خلال دفع القاضي إلى رفض الضغوطات والمغريات التي يواجهها يوميا.

لاجئون في الدنمارك يتلقون رسائل تهديد من النازيين الجدد

■ كوبنهاغن ـ اف ب: افاد مصدر في الشرطة امس الاثنين ان لاجئين ومهاجرين في الدنمارك تلقوا خلال الاشهر الاخيرة رسائل تتضمن شتائم وتهديدات من النازيين الجدد، تدعوهم الى مغادرة البلاد.

وقال قائد الشرطة الجنائية في مدينة آلبورغ (شمال) اغي نورغارد ينسن لوكالة فرانس برس ان «نحو مئة من الاجانب تقدموا بشكاوى خلال الشهرين الاخيرين في المدينة بعدما تلقوا رسائل وصورا لادولف هتلر وورودولف هيس، تتضمن عبارات تهديد وشتائم».

واضاف انه تم توجيه بهذه الرسائل «في شكل عشوائي لاشخاص من جنسيات مختلفة يحملون اسماء اجنبية»، لافتا الى ان موقعيها مجهولون وعرفوا عن انفسهم بانهم «دائرة من القوميين الاشتراكيين في يوتلاند الشمالية».

ويوجه عدد من الرسائل تحذيرا اخيرا الى اللاجئين والمهاجرين بوجوب مغادرة الدنمارك «قبل ان تبدأ الحرب على ابناء السوء».

واوضح ينسن ان الشرطة الدنماركية تتعامل مع هذه القضية «بجدية بالغة» وباشرت تحقيقا لكشف هوية اصحاب الرسائل.

واحصى جهاز الاستخبارات في الشرطة الدنماركية عام 2005 نحو 81 حالة تهديد عنصري ـ شفوي او جسدي ـ في مقابل 53 حالة عام 2003.

وتضم الدنمارك منذ عام 1996 الاذاعة الوحيدة في اوروبا للنازيين الجدد التي انشأتها الحركة القومية الاشتراكية الدنماركية في غريف (جنوب كوبنهاغن).

ووفق احصاءات رسمية تعود الى الاول من كانون الثاني/يناير 2006 فان خمسة في المئة من سكان الدنمارك البالغ عددهم 405 ملايين شخص اجانب، وترتفع النسبة الى 5,8 في المئة اذا شمل التعداد من حازوا الجنسية الدنماركية.